



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



دلالات جولة لافروف الخليجية (٨-١٢ مارس ٢٠٢١) وظلالها على توازنات القوى في منطقة الخليج العربي

إعداد
فاطمة محمد موسى

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (٧)

أغسطس ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



**دلالات جولة لافروف الخليجية
(٨-١٢ مارس ٢٠٢١) وظلالها على توازنات
القوى في منطقة الخليج العربي**

إعداد

فاطمة محمد موسى

تقدير موقوف

العدد (٧)

أغسطس ٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت - ٢٠٢١

أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «تقدير موقف» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبيد سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي

وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت

مقدمة

لطالما شكّلت منطقة الخليج العربي مسرحاً مهماً للتنافس والصراع بين القوى الدولية، ومجالاً حيويّاً لتطبيقاتها الجيوسياسية منذ بداية القرن الماضي، ظلت إستراتيجية روسيا - سواء القيصرية أو السوفيتية أو الاتحادية - إحدى الإستراتيجيات التي اهتمّت بإيجاد نفوذ لها في هذه المنطقة لأسباب عديدة، ولعل أبرزها يتمثل في خصوصية هذه المنطقة لكونها أكبر مصدر فردي لموارد الطاقة إنتاجاً وتصديرًا في العالم، كما أنها من أكثر المناطق في العالم - دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص - استيراداً للأسلحة، ولذلك تعاضمت أهمية ومكانة هذه المنطقة في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية. كما يتوازى هذا الاهتمام مع السعي الروسي لاستعادة مكانتها كإحدى القوى الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية، وطموحاتها في تعزيز الشراكة الاقتصادية والتقنية والعسكرية في المنطقة.

إن هذا الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج لم يكن وليد اللحظة، بل يعود إلى القرن التاسع عشر حيث تجلّى الحلم الروسي للوصول إلى أوراسيا لضمان السيطرة على العالم، إلّا أنه مع تغيير معادلة الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق سياستها الاحتوائية على المنطقة، ونجحت ضمن أمور أخرى في التصدي لمحاولات التمدد الروسي باتجاه المياه الدافئة. كما أن الأحداث والتطورات

والتغيُّرات التي شهدتها فترة التسعينات جراء تفكك الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا في انعاش اقتصادها وانهاكها في النزاع الانفصالي في الشيشان، قد ساهم في تقويض الدور الروسي وقدرته على ممارسة أي نفوذ على المستوى العالمي.

ولكن مع تقلد فلاديمير بوتين مهام السلطة في عام ٢٠٠٠، فقد أولى اهتماماً خاصاً بالعلاقات الروسية - الشرق أوسطية، ترجمت بالعديد من الخطوات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية والتي تباينت باختلاف دوافعها وأهدافها. كما قدّم الرئيس بوتين رؤية جديدة تستهدف أهمية انخراط دولته في الاقتصاد العالمي خاصّة في قطاعات الطاقة والموارد الطبيعية والتقنيات الدفاعية وتصنيع الأسلحة، الأمر الذي شكّل بداية لحقبة جديدة في السياسة الروسية تجاه المنطقة حيث تسعى في إطارها روسيا لاستعادة مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها التي تزداد حدّة وتعقيداً.

ومن هذا المنطلق، جاء هذا التقرير لتقديم نبذة عن الإطار العام لملامح العلاقات بين روسيا وأطراف المعادلة الخليجية، وما تنطوي عليه هذه العلاقات من عوامل تتحكّم في تطورها المستقبلية. وبالنظر إلى الأحداث والتغيُّرات التي شهدتها المنطقة الخليجية في الآونة الأخيرة من انحسار وتراجع للدور الأمريكي في العديد من قضاياها المثارة وتصريحات إدارة بايدن بشأن التوجُّهات الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، يتبادر إلى الذهن إمكانية عودة روسيا كفاعل مؤثر على الساحة الخليجية، حيث يتجلى دوماً سعيها الدؤوب لتأسيس قواعد جديدة لإستراتيجية تتعاطى مع طموحاتها وتطلعاتها في المنطقة.

وقد تزامنت مع هذه الأحداث الجولة التي قام بها وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» إلى ثلاثة من الدول الفاعلة في منطقة الخليج العربي، وهي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر. وقد سلّطت مختلف الصحف المحلية والعالمية الضوء على هذه الجولة وما تحمله من ملفّات تعكس قراءاتها الأولوية التوجّهات الروسية في المنطقة. وعلى هذا الأساس، استعرض هذا التقرير أهداف هذه الجولة وملفّاتها الرئيسة وصولاً إلى مجموعة من الاستنتاجات بشأن مستقبل التوازنات في المنطقة.

أولاً: ملامح علاقات روسيا مع أطراف المعادلة الخليجية ... علاقات حذرة تحكمها المصالح الإستراتيجية

لقد شهدت العلاقات الروسية-الخليجية سلسلة من التحولات والتطورات خاصة منذ عام ٢٠٠٦، تمثلت في تكثيف التفاعل الدبلوماسي والزيارات المتبادلة للسلامة والوفود فيما بين أطرافها المعنيين، واستطاعت روسيا تحقيق حضور اقتصادي ودبلوماسي في منطقة الخليج العربي، لم تكن قد بلغت في العقد التالي لسقوط الاتحاد السوفيتي.

وعلى هذا الأساس يُمكن القول بأنه مع وصول الرئيس بوتين إلى الحكم فقد تبنت روسيا العديد من الإستراتيجيات والسياسات الخارجية التي تركز على «اقتناص» الفرص من أجل تعزيز تواجدتها على الساحة الدولية، مع توجه خاص نحو المنطقة الخليجية لغايات متعددة لا تقتصر فقط على تحقيق المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، بل تتجاوزها لتتواءم مع إستراتيجية الأمن القومي الروسي الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية وتعزيز الدور الدولي المؤثر لروسيا الاتحادية.

وفي سياق موازٍ لهذه الإستراتيجية، نلاحظ تتابع المحاولات الروسية لبناء شبكة من العلاقات الوثيقة مع مختلف الأطراف الفاعلة في المعادلة الخليجية، وتتقدمها إيران باعتبارها أحد أهم أقطاب التوازن العسكري في المنطقة، ثم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست سواء بشكل جماعي أو على المستوى الفردي، وتليها العراق والتي لم تعد طرفاً أساسياً في توازن القوى الاستراتيجية في العقود الثلاثة الأخيرة، هذا إلى جانب إسرائيل التي تعتبر بلا شك أخطر عوامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عام.

وتختلف هذه الإستراتيجية التي تتبناها روسيا عن مثلتها التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أصبحت خاصةً في أعقاب الحرب الخليجية الثانية عام ١٩٩١ طرفاً فاعلاً في معادلة الأمن الخليجي، وقد تعزّز دورها بعد التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣، حيث تقوم على تشكيل معسكرات لخدمة مصالحها الحيوية وبالتالي تتباين هذه الإستراتيجية تبعاً للمرحلة التي تمرُّ بها وظروفها المحيطة. وفيما يلي سرد لأهم ملامح العلاقات الروسية مع أقطاب المعادلة الخليجية:

١- العلاقات الروسية الإيرانية:

فالدولتان تجمعهما منظومة واسعة من التفاعلات التي تلقي بتداعياتها وأبعادها الجيو إستراتيجية على كافة الدول المجاورة، فهذه العلاقات القائمة على معطيات الجوار الجغرافي والصداقة التاريخية تُعدُّ نموذجاً في إدارة العلاقات الدولية، هذه الأخيرة تركز على عوامل عديدة ومتناقضة، وتحكمها الأيديولوجيا، والمصلحة، والجغرافيا السياسية، والتاريخ. وقد أثبتت التجربة العملية بأن الفجوة الكبيرة التي شكّلت من تباين القوى الشاملة جعلت العلاقة بين روسيا وإيران تتأرجح ما بين الصعود والهبوط بفعل محددات وعوامل حالت دون الارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية.

ولقد لعبت أولويات السياسات الداخلية والإستراتيجيات الخارجية التي تتبناها كل من: إيران وروسيا خلال المرحلة الراهنة دوراً كبيراً في إيجاد مساحة من التفاهم والتعاون بينهما. في حين أن ثمة عقبات أو مشكلات تظهر دائماً

على صعيد تعاونها العسكري، وتحول دون تنفيذ ما اتفقت عليه الدولتان، أو تأجيل مرحلة تنفيذه على أقل تقدير. وفي هذا السياق، نذكر على سبيل المثال تخلي روسيا عن مهمتها في تسليم مفاعل بوشهر النووي لإنتاج الكهرباء، والتي سبق وتعهدت ببنائه عام ١٩٩٥، كما توقفت شحنه الصواريخ (إس-٣٠٠) التي قد تعاقدت روسيا عام ٢٠٠٧ ببيعها لإيران بقيمة إجمالية تقدر بـ ٨٠٠ مليون دولار. وتكشف هذه الأمثلة أن الورقة الإيرانية تُستخدم للضغط المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن إيران نفسها تستغل التنافس الأمريكي-الروسي، وتسعى إلى توظيفه لخدمة مصالحها.

٢- العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

لقد مثل انعقاد أول حوار سياسي بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ووزارة الخارجية الروسية في أبريل ٢٠١٠، أحد المساعي الجادة لبحث سبل تعزيز هذه العلاقات في مختلف المجالات، بالإضافة إلى التباحث حول العديد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة ملفي: مكافحة الإرهاب والقرصنة البحرية. وإجمالاً، يُمكن إيجاز أهم معالم التعاون بين الجانبين فيما يلي:

أ. التعاون في مجال الطاقة: (النفط والغاز):

يعتبر مجال الطاقة الركيزة الأساسية التي تتمحور حولها المباحثات الثنائية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وبإمعان النظر إلى موقع قطاع الطاقة في مقاربة العلاقات الروسية-الخليجية، يتجلى سيادة البعد

التنافسي في هذه العلاقة، حيث إن الجانبين: الروسي والخليجي يمثلان طرفي الثقل النفطي العالمي، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى التصدير، وكلاهما يمتلك اقتصاداً يعتمدُ بشكل أساسي على تصدير الموارد الطاقويّة؛ ولعل الأهم في هذه المقاربة هي المنافسة الروسية الخليجية في أسواق أوروبا. وأما الفرق بينهما يتمثل في عضوية المنتجين الرئيسيين في الخليج في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) والتزامها بأحكامها وآلياتها في التعامل مع السوق، الأمر الذي لا ينطبق على روسيا. ولذلك، شهدت السنوات الأخيرة العديد من المساعي الرامية إلى التنسيق بين الأوبك وروسيا لضبط أوضاع السوق، إلا أنها في الغالب لم تؤت ثمارها.

ب. التعاون الاقتصادي والتجاري:

فعلى الرغم من أهمية الملف الاقتصادي وما يحظى به من اهتمام من قبل الجانبين: الروسي والخليجي، وما ينطوي عليه من مساعٍ جادة انطلقت في الآونة الأخيرة لتنمية حجم التبادل الثنائي التجاري، إلا أن حجم التجارة البينية بين الطرفين لم يرتقِ إلى المستوى الذي يتواءم مع قوتها وقدراتها الاقتصادية الهائلة، حيث أشارت البيانات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠١٩، بأن إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا لعام ٢٠١٧ قد بلغ ما يقدر بـ ١, ٤ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ٣, ٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، ونسبة ارتفاع بلغت ١, ١٧٪. وجاءت دولة الإمارات في المرتبة الأولى كأهم شريك تجاري من دول مجلس التعاون بالنسبة لحجم التبادل السلعي مع روسيا عام

٢٠١٧، بنسبة ١، ٦١٪ من إجمالي حجم التبادل السلعي لدول مجلس التعاون مع روسيا، كما أصبحت أكبر شريك تجاري من دول مجلس التعاون بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية إلى روسيا في عام ٢٠١٧، بنسبة ٨، ٨٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون إلى روسيا.

ج. التعاون لتعزيز الاستثمارات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا:

لقد أشارت البيانات الرسمية إلى تقدّم الإمارات على دول مجلس التعاون من حيث قيمة الاستثمارات المتبادلة مع روسيا، والتي بلغت نحو ١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وفقاً لتقديرات اتحاد غرف تجارة وصناعة الإمارات، كما يُلاحظ الحضور البارز للشركات الروسية وكذلك العاملين الروس في دولة الإمارات، خاصةً في أنشطة الخدمات والتجارة. أما بالنسبة لدولة قطر، فقد بلغت استثماراتها المتبادلة مع روسيا نحو ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، وتتركز غالبيتها في البنية التحتية والبنوك والطاقة، حيث تمتلك قطر نسبة ١٩٪ من أسهم شركة «روس نفط». كما وقد أسفرت أجندة الرئيس بوتين خلال زيارته في أكتوبر ٢٠١٩ لكل من: السعودية والإمارات، عن توقيع الجانب الروسي لنحو ١٠ اتفاقيات بشأن الاستثمار مع الإمارات بقيمة تُقدَّر بـ ٣، ١ مليار دولار، وكذلك توقيع الجانب الروسي لنحو ٢٠ اتفاقية بشأن الجوانب التجارية والاستثمارية مع السعودية.

د. التعاون في مجال الدفاع والتسليح:

أنجزت روسيا بعضاً من صفقات التسليح، ومشروعات صفقات التسليح، خاصةً مع دولتي: الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية،

إلا أنه يصعب الحديث عن تعاون عسكري أو أممي أو دفاعي بين الجانبين سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب. ويرجع ذلك إلى حساسية هذا القطاع الخاص باعتباره من أكثر الملفات الشائكة نظرًا لارتباط جميع دول مجلس التعاون باتفاقيات للتعاون العسكري مع المعسكر الغربي، وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي تتضمن العديد من الصفقات العسكرية وتقديم الخدمات التسليحية. وبالتالي يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مثل هذا التعاون تهديدًا صريحًا لمصالحهم الحيوية في المنطقة، الأمر الذي قد يصل إلى حد الدفاع والمواجهة العسكرية.

٣- العلاقات الروسية-العراقية:

قد تطورت هذه العلاقات بفضل ما يمر به كل منهما من ظروف وتحديات قد دفعتهما إلى إعادة تقييم أولوياتهما وعلاقاتهما مع غيرهما من الفواعل الدولية، الأمر الذي ساهم في إضفاء أبعادًا جديدة لحركتهما الإستراتيجية تجاه المخاطر المشتركة، ولعل أبرزها اختلال موازين القوى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القوة السائدة والمسيطرة على الساحة الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس شهدت هذه العلاقات الثنائية خلال الآونة الأخيرة تزايدًا في مساحات العمل المشتركة بما يحفز على مزيد من التعاون والتقارب، حيث تمتلك العراق النفط والمال والأسواق الواسعة، وهي قدرات اقتصادية وتجارية تستهدفها المصالح الروسية، وفي المقابل تعتبر روسيا أحد الأقطاب الدولية المنتجة للأسلحة، إضافةً إلى امتلاكها للثقافة والتكنولوجيا والمعرفة ما يؤهلها للنهوض بقدرات الجيش العراقي وتسليحه.

ثانياً: أهداف ثلاثية لافروف في جولته الخليجية

في ضوء السعي الروسي نحو تعزيز علاقاتها مع دول الخليج والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، عكست جولة وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» التصور الراهن لخريطة التوازنات في منطقة الخليج، وأكدت القناعة السائدة بأننا نمر بمرحلة انتقالية في النظام الدولي، والذي يبدو على أعتاب تشكيل جديد. وقبل الخوض في دلالات هذه الجولة وانعكاساتها، فإنه ينبغي في البداية سرد لمعلومات تعريفية عن هذه الجولة وأهدافها المعلنة من قِبَل الخارجية الروسية، هذه الأخيرة التي قد صرحت في بيان رسمي عن عزم وزير الخارجية الروسي «سيرغي لافروف» خلال الفترة من ٨ إلى ١٢ مارس (٢٠٢١)، وبصحبة وفد حكومي رفيع المستوى للقيام بجولة في منطقة الخليج العربي للقاء ولي عهد أبوظبي «محمد بن زايد آل نهيان» ووزير الخارجية «عبد الله بن زايد»، ثم الانتقال إلى السعودية للقاء ولي العهد «محمد بن سلمان» ووزير الخارجية «فيصل بن فرحان»، وبعدها زيارة الأمير «تيم بن حمد» ونظيره «محمد عبد الرحمن» في قطر.

إن تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة ربما يعتبر العنوان الأشمل لتلك الجولة الثلاثية، إلا أن حقيقة لافروف قد حملت العديد من الملفات الإقليمية الشائكة التي تأمل موسكو في تحريكها عبر حزمة من التفاهات بين الدول محط الزيارة. وفيما يلي أبرز هذه الملفات:

حيث تصدر الملف الاقتصادي أجندة اهتمامات لافروف في المنطقة، وأكد على أهمية بحث سبل تعميق التعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا والدول الخليجية الثلاثة، مع التشديد على ضرورة تطبيق الاتفاقيات المبرمة

خلال الفترة الماضية التي لم تدخل حيز التنفيذ حتى الوقت الراهن. كما أعرب لافروف عن الترحيب الروسي بتنوع استثمارات الشرق أوسطية لاسيما في الدول النّفطية من خلال الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، هذا إلى جانب مناقشة إبرام عدد من المشروعات في مجالات متنوعة أبرزها: الطاقة، والزراعة، والصناعة، والبنى التحتية، والاستخدام السلمي للمجال الفضائي.

ولم يغب الملفُّ السوري عن مباحثات هذه الجولة، حيث تسعى روسيا إلى إشراك دول الخليج العربية في تسهيل عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وتشجيعها على الاستثمار في عملية إعادة إعمار سوريا. كما عُقد في خضم هذه الجولة لقاء ثلاثي روسي-قطري-تُركي في الدوحة بشأن سوريا، نتج عنه توقيع الدول الثلاث على بيان مشترك بشأن الحاجة إلى حل سياسي للحرب الأهلية السورية.

وبالتوازي، أبدى لافروف الاهتمام الروسي وتأكيده على أهمية تسوية النزاعات القائمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال حوار شامل يراعي مصالح ومباعث قلق جميع الأطراف المعنية، ومن هذا المنطلق، أولى لافروف اهتمامًا بالغًا للتباحث بشأن الأوضاع في ليبيا واليمن، والملف النووي الإيراني، إلى جانب التسوية العربية-الإسرائيلية. كما دعا إلى مشاركة جميع الدول الإقليمية في مساعي إنشاء منظومة أمن جماعي وردع مشترك للتحديات والتهديدات القائمة بما يضمن السلام والازدهار والاستقرار في المنطقة. وعلى صعيد آخر، طرحت أجندة لافروف المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون في مجال مكافحة تفشي فيروس كورونا المستجد، وتفعيل الروابط الإنسانية والثقافية.

ثالثاً: دلالات زيارة لافروف لمنطقة الخليج العربي:

١. اعتماد روسيا في هذه الجولة، إضافةً إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع بعض الفواعل الخليجية، على صيغ تستهدف التعددية والتحرك الجماعي خاصةً ما يرتبط باقتراحها تشكيل نظام للأمن الجماعي الشامل في الخليج، وهو ما يتسق مع دورها المأمول كقوة عالمية.

٢. جاءت هذه الجولة بمثابة تأكيد جديد على توجه موسكو إلى تعزيز مكاسبها السياسية في المنطقة في وقتٍ تشهد فيه العلاقات الخليجية-الأمريكية حالة من الضبابية والتوتر على خلفية السياسات التي تتبعها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه بعض حكومات المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن إنكار حقيقة بأن الملف الخليجي هو ملف أمريكي بامتياز، فالعلاقات القائمة بين دول الخليج وأمريكا راسخة منذ ١٩٤٥، ولا تمتلك روسيا المقومات اللازمة لأداء دور البديل الأمريكي أو توفير ما يلزم من حماية للمنطقة؛ وبالتالي لا يمكن للدول الخليجية التخلي عن الدور الأمريكي في المنطقة، بل يتضح جلياً استغلال هذه الدول لروسيا كورقة ضغط على إدارة بايدن من أجل تصويب سياساتها وتغيير توجهاتها الجديدة تجاه المنطقة، الأمر الذي يجعل هذه الجولة لا تبارح إطارها الاقتصادي.

٣. إن هذه الزيارة لم تكن الأولى من نوعها للمنطقة الخليجية، بل قام لافروف بجولة سابقة في نفس التوقيت تقريباً في الفترة من ٣ إلى ٧ مارس عام (٢٠١٩)، شملت كلاً من: قطر والإمارات والسعودية والكويت، بينما استثنت الجولة الراهنة دولة الكويت، وهو ما يعكس

التوجه الروسي الحالي نحو الدول الثلاثة بعد إعلان المصالحة الخليجية، وانتفاء دور الوساطة الكويتي التي سبق وتحقق الغرض منها بمقتضى الجولة التي قام بها عام ٢٠١٩.

٤. إن توقيت التحرك الروسي تجاه المنطقة يتضح أنه لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء بعد مرور وقت كافٍ نسبياً على الاستكشاف الروسي لإدارة بايدن ونوابها ومدى اختلافها عن إدارة ترامب. ووفقاً لتقديرات رسمية عديدة هناك إشارات صريحة بتردد الإدارة الأمريكية الجديدة في الملف الخليجي، الأمر الذي شجّع الجانب الروسي على البحث عن لاعبين جدد في المنطقة الاستراتيجية التي تعتبر حليفاً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، مع استغلال السعي من جانب العديد من دول الخليج العربي لبناء شبكة علاقات متوازنة مع مختلف الأقطاب والقوى في العالم. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التقارب الواضح والمستمر بين روسيا وإيران قد مثّل أحد بواعث القلق لدى دول الخليج، والسبب المهم وراء تباطؤ الولوج إلى تحالف عسكري أو سياسي لاسيما بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

٥. إن التحرك الروسي في المنطقة تحكمه اعتبارات جيوسياسية واقتصادية تتشابه بشأنها محددات السياسة الخارجية لروسيا تجاه المنطقة سواء كانت مكافحة الإرهاب والتطرف الديني أو الفرص الاقتصادية والتجارية الواسعة التي توفرها المنطقة لها. ومع ذلك من غير المرجح أن تكون مثل هذه التحركات في المنطقة تستهدف ملء فراغ ما تركه الأمريكيون. فالمنطقة ليست ساحة تنافس بين واشنطن وموسكو، على الأقل في الوقت الحالي. فالروس يتفادون الصدام مع الولايات المتحدة طالما لم

يتعلق الأمر بجوارهم المباشر ويؤكدون دائماً أنه لا بديل عن الجهود الجماعية لحل مختلف المشكلات ويتبنون مقاربة عملية في سياستهم الخارجية في المنطقة دون تكلفة أو أعباء.

٦. سلطت هذه الجولة الضوء على الملف السوري كملف رئيس في جدولها ومؤثراتها، حيث تحاول روسيا إيجاد خرق في القطيعة الإقليمية والدولية التي يعيشها نظام الأسد، لا سيما مع اشتداد آثار العقوبات والحصار السياسي والاقتصادي الغربي على النظام وداعميه. كما أن هذه الجولة الخليجية كانت قد سبقتها مساع روسية عبر الجزائر؛ لإقناع الدول العربية بضرورة إعادة النظر في العلاقات مع نظام الأسد، لكن الجهود الجزائرية التي كانت تعتمد عليها موسكو لم تنجح مع استمرار التردد المصري الذي لا يريد مخالفة الموقف العام العربي والغربي. ومن الواضح أن روسيا تحاول مجدداً الانفتاح إلى الدول العربية والخليجية ذات الثقل والتأثير الكبير بالتزامن مع الموعد المفترض؛ لتحديد لقاء جامعة الدول العربية، إذ لا تستطيع روسيا كسر عزلة النظام فقط بموقف العراق ولبنان، وهي بحاجة إلى دعم خاصة من دول الخليج العربي، التي ما زالت إلى حد كبير تحسب حساباً للموقف الأميركي الراض لعودة الأسد إلى جامعة الدول العربية، والمحذر من تطبيع العلاقات السياسية أو التعامل الاقتصادي مع النظام السوري.

٧. ترافقت الجولة مع تصريحات روسية مواتية للتقارب الروسي - التركي، حيث أعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية (الكرملين) «دميتري بيسكوف» عن تقدير بلاده للموقف التركي الساعي إلى إيجاد حلول للإشكاليات المثارة في المنطقة. ومن الملاحظ أيضاً أن الزيارة انطوت

على اجتماع وزراء خارجية كل من: روسيا وتركيا وقطر في الدوحة؛ لمناقشة ملفات إقليمية ودولية، أبرزها الأزمة السورية والأوضاع في الخليج وليبيا، إضافةً إلى مفاوضات السلام بين أطراف الأزمة الأفغانية، والملف النووي الإيراني.

رابعاً: استنتاجات ختامية لآفاق التوازنات في منطقة الخليج العربي:

تشهد منطقة الخليج العربي تحدياتٍ غير مسبوقة على مختلف الأصعدة الأمنية والاقتصادية والسياسية والبيئية؛ وقد عكست التطورات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية خطورة هذه التحديات؛ حيث تتنوع مصادرها وتتداخل العوامل المؤثرة فيها؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن آليات جديدة أكثر فاعليةً وقدرةً للتعامل مع التهديدات الجديدة، وخاصةً في ظل وجود فواعل مندفعة تقوم بممارسات غير محسوبة قد تدفع بالمنطقة إلى حافة الهاوية ما لم يتم التعامل معها بحكمة وعقلانية، وفي الوقت نفسه بحزم وجدية.

إن هذه التحديات التي تواجهها منطقة الخليج العربي ليست جديدة، ولكنها متفاقمة في الوقت الراهن وربما أكثر خطورة من أي وقت مضى وذلك لاعتبارات عدة، ولعل أهمها الخلل في معادلة توازن القوى الإقليمي والتحوُّل في التحالفات الإقليمية والدولية؛ التي تجعل من غير المجدي الاعتماد على تحالفات بعينها؛ فكما هو معروف، لقد اعتمدت دول الخليج طويلاً على تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبرغم متانة هذا التحالف تاريخياً، فقد شهدت الآونة الأخيرة تحوُّلاً لافتاً في السياسات

الأمريكية في المنطقة، فبرغم التأكيدات التي يكررها المسؤولون الأمريكيون بشأن التزام بلادهم بأمن حلفائها في المنطقة، فقد عكست المؤشرات والأحداث الراهنة تراجعاً عن هذا الالتزام؛ فما تعرضت له الملاحة البحرية في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات المائية الدولية، وتلتها الهجمات غير المسبوقة على شركة أرامكو السعودية، أكبر شركة نفط في العالم، وغيرهما من الأحداث، يؤكد عدم الجدوى بالاعتماد على الحليف الأمريكي لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة؛ بل لا بدّ من التنوع الخليجي لسلة تحالفاتها، وفقاً لقاعدة المصالح، وبالضرورة مصداقية الالتزامات والتعهدات.

وانطلاقاً من الإستراتيجية الخليجية الرامية إلى تنوع سلة علاقاتها وتحالفاتها، تقف المنطقة أمام أربعة سيناريوهات محتملة في هذا الشأن، حيث يتجه السيناريو الأول إلى استمرار الوضع القائم، حيث تهمين قوتان رئيستان على معادلة توازن القوى الإقليمي؛ وهما إيران بالاعتماد على قوتها العسكرية التقليدية ومحاولات تطويرها وكذلك امتلاك السلاح النووي، هذا إلى جانب الولايات المتحدة من خلال تواجدها العسكري الراهن في بعض المناطق الخليجية، وبالاعتماد أيضاً على إسرائيل كأداة مساعدة للهيمنة الأمريكية. ويأتي السيناريو الثاني في سياق تطوير دول الخليج لقدراتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الذاتية بعيداً عن الولايات المتحدة، وذلك بالاستفادة من عقود لشراكات أمنية مع قوى كبرى مؤثرة في النظام الدولي وفي مقدمتها نذكر روسيا والصين. بينما يتلخص السيناريو الثالث في انسحاب الولايات المتحدة من معادلة التوازن عن طريق انسحابها من العراق، وتفكيك بعض قواعدها العسكرية الأخرى في أنحاء الخليج، وعودتها لعب دور الموازن الخارجي، بحيث تعمل على

تقوية العراق الجديد باعتباره حليفًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة وتقديم الدعم العسكري اللازم لإعادة بناء قوة عسكرية عراقية قادرة على تحقيق نوع من التوازن في مواجهة القوة العسكرية الإيرانية. وأما السيناريو الرابع والأخير فينطوي على التخلي التام عن توازنات القوى وسياسات التنافس والصراع واتجاه جميع الأطراف المعنية في الخليج إلى بلورة صيغة جماعية توافقية؛ لتحقيق الأمن في الخليج، بحيث تراعي هذه الصيغة مصالح مختلف الأطراف وتبدد ما يُمكن أن يكون لدى بعضها من هاجس ومخاوف مشروعة.

وفي ضوء سياسات الانكماش الأمريكي في المنطقة، وحالة التوتُّر والجفاء التي تخيم على العلاقات الخليجية-الأمريكية في الآونة الأخيرة، هناك اتجاه خليجي واضح لتبني السيناريو الثاني، حيث تجد روسيا ذاتها أمام فرصة حقيقية للعودة ولعب دور مؤثر على الساحة الخليجية، عن طريق توسيع انخراطها في الملفات الشائكة بشكل أوسع على قاعدة توسيع منطلقات الشراكة، خاصةً الاقتصادية والسياسية، مع دول الخليج وغيرها، بحيث يُمكنها إحداث تغيير كبير في خارطة النفوذ الإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس، تشكل جولة لافروف لدول الخليج خطوةً تأسيسيةً بجميع المقاييس، ونقله نوعية في العلاقات الروسية-الخليجية عبر تكريس جديد للشراكات الإستراتيجية والتعاون المتواصل في مختلف المجالات.

وإجمالاً، إن حقيقة ما إذا كان هذا التعاون سيؤتي ثماره المرجوة أم لا، لا تعتمد على الأرجح على مستوى الجهود الروسية-الخليجية فحسب، وإنما ستعتمد أيضاً على الموقف الأمريكي تجاه العلاقات الروسية-الخليجية.

قائمة المراجع

تقدير موقف العدد (٧) (٢٧) أغسطس ٢٠٢١ م

دلالات جولة لافروف الخليجية (٨-١٢ مارس ٢٠٢١)
وظلالها على توازنات القوى في منطقة الخليج العربي

- «أهداف التعاون الروسي-الخليجي الموسَّع تجاه سوريا»، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ٢٥ مارس ٢٠٢١، انظر:

<https://agsiw.org/ar/russias-expanding-cooperation-with-gulf-arab-countries-on-syria-arabic/>

- «النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، قسم التجارة الداخلية، يناير ٢٠٠٨.

- «روسيا تستثمر «الانقلاب الأمريكي» على الخليج»، جريدة الشروق، ١٤ مارس ٢٠٢١، انظر:

<https://180post.com/archives/17497>

- «سيرغي لافروف يبدأ جولة خليجية لـ«ضبط الساعة»»، الجريدة الكويتية، ٨ مارس ٢٠٢١، انظر: [جريدة الجريدة الكويتية | سيرغي لافروف يبدأ جولة خليجية لـ«ضبط الساعة» \(aljarida.com\)](http://www.aljarida.com)

- لافروف في الخليج.. ظلال «قيصر!»، سكاى نيوز العربية، ١٤ مارس ٢٠٢١، انظر:

<https://www.skynewsarabia.com/blog/1421696-%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D9%88%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A>

- نجار، مصطفى عبد القادر، «أضواء على أطماع روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي في الخليج العربي والجزيرة العربية: منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أواخر القرن العشرين : دراسة في التاريخ الدولي»، دار زهران، ٢٠٠٣.

- Glenn E. Curtis (ed.) “The Emergence of Russian Foreign Policy” ... Russia: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress. 1996. at <http://countrystudies.us/russia/77.htm>
- “Lavrov in Saudi Arabia to take advantage of Biden’s mistakes”. The Arab Weekly. 10 March 2021. at: <https://thearabweekly.com/lavrov-saudi-arabia-take-advantage-bidens-mistakes>
- “Lavrov’s GCC Tour: A Sign of Russia’s Increasing Gulf Ties”. Gulf International Forum. 26 march 2021. at: <https://gulffif.org/lavrovs-gcc-tour-a-sign-of-russias-increasing-gulf-ties/>
- Mark Heinrich. “Russia’s New Foreign Policy Puts Business First.” Reuters. May 25. 2010. at: <http://www.reuters.com/article/idUSTRE64O28020100525>
- Michael McFaul. “What Are Russian Foreign Policy Objectives?” Testimony Before The House Committee On International Relations. Wasshigton Dc. May 12. 1999. at [What Are Russian Foreign Policy Objectives? - Carnegie Endowment for International Peace](#)



